الأمم المتحدة

A S

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

~~A/35/165~~
S/13873
4 April 1980
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والثلاثون
البند ٢٣ من القائمة الأولية*
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة الخامسة والثلاثون

رسالة مؤرخة في ٢ نيسان/ابريل ١٩٨٠
موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم
لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه ، رسالة مؤرخة في ٢ نيسان/ابريل ١٩٨٠ موجهة اليكم من السيد نائل اطلاى ممثل دولة قبرص التركية المتحدة .

وأكون ممتنا لو تعمم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من الوثائق الرسمية للجمعية العامة تحت البند ٢٣ من القائمة الأولية ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) أورهان ايرالب
السفير
الممثل الدائم

* A/35/50 .

مرفق

رسالة مؤرخة في ٢ نيسان/ابريل ١٩٨٠ موجهة من السيد نائل أطلاى الى الأمين العام

بناء على تعليمات من فخامة السيد رؤوف ر. دنكتاش، رئيس دولة قبرص التركية المتحدة بشرفني ، ردا على رسالة السيد ميشيل شيرفيس التي عممت بوصفها الوثيقة A/35/136-S/13848 المؤرخة في ١٨ آذار/مارس ١٩٨٠ ، أن ألفت نظركم الى ما يلي :

١ — ان " الحكومة " التي يدعي السيد شيريفيس التشكي باسمها ليست هي حكومة قبرص الشرعية الممثلة للطائفتين المتوخاة في دستور ١٩٦٠ ، وانما هي تمثل من تلك الحكومة الجناح القبرصي اليوناني فقط الذي ما فتئ ، طيلة الفترة من ١٩٦٣ الى ١٩٧٤ ، يحاول تحطيم الطابع الثنائي للجمهورية باللجوء الى استعمال القوة الغاشمة ضد شعب قبرص التركي المسلم الذي هو شريك مؤسس في استقلال قبرص وسيادتها .

ان شعب قبرص المسلم لم يقبل في يوم من الأيام هذه المحاولة من الجانب القبرصي اليوناني لفرض ارادته غير الشرعية وغير الأخلاقية وغير الدستورية والشريرة عليه ، وظل طيلة ١١ عاما يدافع عن حقوقه المشروعة ومركزه كشريك ، متكبدا في سبيل ذلك خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات .

ان الضايقات التي تعرض لها شعب قبرص التركي المسلم والمعاملة اللاانسانية التي لقيها على أيدي حاملي البنادق من القبارصة اليونانيين الذين يسمون أنفسهم قوات أمن الدولة ، مسجلة بالكامل في وثائق الأمم المتحدة الصادرة ابتداء من عام ١٩٦٣ فصاعدا .

ان طرد شعب قبرص التركي المسلم بالقوة من حكومة قبرص الثنائية القومية ومن جميع هيئاتها قد اضطره الى انشاء هيئاته الادارية الخاصة به ابتداء من عام ١٩٦٣ ، متحديا الحكم غير الدستوري الذي حاول القبارصة اليونانيون فرضه على قبرص بأسرها . وهكذا ، فان الحكم غير الدستوري للادارة القبرصية اليونانية ، منذ بداية الهجمة القبرصية التركية المنيفة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ ، لم يشمل أبدا في الواقع شعب قبرص التركي المسلم . والحقيقة المتمثلة في أن أوامر الادارة القبرصية اليونانية غير الشرعية لم تطبق في يوم من الايام على الشعب القبرصي التركي في مناطق مقاومته مسجلة تسجيلا كاملا في تقارير الأمين العام للأمم المتحدة .

٢ — ان التدخل المشروع الذي قامت به تركيا في عام ١٩٧٤ قد وضع حدا لآخر محاولة يونانية لتقويض جمهورية قبرص الثنائية القومية ، كما أنقذ الطائفة القبرصية التركية المسلمة من الدمار التام. وهكذا أنقذت قبرص من الوقوع تحت استعمار اليونان كما تمت حماية ما للقبارصة الأتراك من حقوق الشراكة ومركز الشريك ، بتكلفة كبيرة في الأرواح والممتلكات .

٣ — ان وجود ادارتين مستقلتين في قبرص هو أمر معترف به في مؤتمر جنيف المعقود في عام ١٩٧٤ .

٤ - ونتيجة لاتفاق لتبادل السكان في عام ١٩٧٥ (الذى تم انجازه بمساعدة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص ، في أيلول/سبتمبر ١٩٧٥) انتقل الى الشمال كل القبارصة الأتراك الذين عانوا أهوالا رهيبة على أيدى القبارصة اليونانيين طيلة ١١ عاما ، كما انتقل الى الجنوب من أراد من القبارصة اليونانيين .

وهكذا تكونت منطقتان قوميتان لتشكلا الأساس لتسوية اتحادية ذات منطقتين ، وفقا لحقوق الشراكة المتأصلة والتي لا سبيل الى انكارها العائدة للطائفتين القوميتين اللتين شكلتا أساس جمهورية قبرص في عام ١٩٦٠ .

٥ - وفي اجتماع القمة المعقود في عام ١٩٧٧ بين فخامة السيد رؤوف دنكتاش والأسقف الراحل مكاريوس تم الاتفاق على تسوية مشكلة قبرص على أساس المبادئ المذكورة أعلاه ، وتم تأكيد ذلك أيضا في مؤتمر القمة المعقود في عام ١٩٧٩ بين زعيمي الطائفتين الشريكتين ، السيد دنكتاش والسيد كيبريانو .

٦ - وفي معارضة تامة لهذه الاتفاقات وتجاهل كامل للحقائق استمر الجانب القبرصي اليوناني - ومازال - في هجومه السياسي والاقتصادى العنيف ضد شعب قبرص التركي عن طريق استغلال لقب " حكومة قبرص " المغتصب والمزعوم ، وعن طريق نشر دعايات مضللة في المحافل الدولية بهدف استصدار قرارات تناقض اتفاقات القمة وتقضي على فرص التوصل الى تسوية عن طريق التفاوض .

٧ - ان الاستعراض الكامل للتكتيكات التي اتبعها المعتدون القبارصة اليونانيون منذ عام ١٩٦٣ الى يومنا هذا ، يكشف لشعب قبرص التركي أن الجانب القبرصي اليوناني لا تهمه سوى الدعاية وليس التوصل الى تسوية قائمة على التفاوض من أجل اعادة تثبيت الشراكة بين القوميتين في شكل اتحاد ذى منطقتين .

وريثما يتم ذلك ، يظل شعب قبرص التركي محروما ، عن طريق استعمال القوة ، من كل حقوقه المشروعة ، بما في ذلك حقوقه المالية الضريبية - والحق في الادارة الذاتية في مناطقه الخاصة في الشمال ، على أساس المساواة التامة كادارة مستقلة - وهذه حقيقة دولية لوحظت وسجلت في مؤتمر جنيف المعقود في عام ١٩٧٤ .

ولذا فلا يعدو أن يكون تقرير اللحقيقة القول بأن شعب قبرص التركي ، انطلاقا من حقوقه كشريك شرعي في تأسيس جمهورية قبرص هو شريك أصلي في استقلال قبرص وسيادتها ، وهو مسؤول مسؤولية تامة عن استقلاله وسيادته فوق أرضه الخاصة . كما أن كل الهيئات الحكومية التابعة لادارته قد تشكلت على النحو السليم بمقتضى دستوره ، الذى أعده ممثلوه الشرعيون وتمت الموافقة عليه في استفتاء عام .

وانها لحقيقة أيضا أن الادارة القبرصية التركية في الشمال هي حكومة بقدر ما هي الادارة القبرصية اليونانية في الجنوب .

../..

ان حكومة قبرص الشرعية الثنائية القومية ستتكون عندما توافق هاتان الادارتان أو الحكومتان على أن تتحدا في نظام فيدرالي . والى أن يحدث ذلك ، فان الادارة القبرصية اليونانية في الجنوب لن تملك الحق ، (كما أنها لم تكن تملك أى حق منذ عام ١٩٦٣) ، في التحدث باسم الشمال أو باسم القبارصة الأتراك الذين يسكنون في الشمال .

وريثما يتم ذلك ستكون لحكومة دولة قبرص التركية الموحدة الصلاحية الكاملة في اتخاذ القرارات بشأن جميع القضايا المتعلقة بأى شيء داخل حدودها ، وفقا لدستورها والقوانين التي أجازها مجلس ممثليها .

وقد يرى السيد شيرفيس أن لهذه الحقائق أو البيان ، طابعا تحريضيا . غير أن هذا أمر لا نريد أن ندخل مع الجانب اليوناني في مناقشات أخرى بشأنه . ولا محالة أنهم سيصابون بمزيد من خيبة الأمل ، اذا هم توقعوا أن يخضع شعب قبرص التركي لحكم القبارصة اليونانيين غير الشرعي وغير الأخلاقي وغير الدستوري في قبرص .

وأكون ممتنا لو تعمم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، تحت البند ٢٣ من القائمة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) نائل أطلاى
ممثل دولة قبرص التركية المتحدة